

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل محدودية الموارد المستعملة

The role of economic development in achieving Arab food security in light of the limited resources used

د. نعامة مباركة، جامعة الجلفة، الجزائر، naamaa88@gmail.com

د. معمر فطوم، جامعة الجلفة، الجزائر، fatoum.eco@gmail.com

تاريخ الاستلام: // تاريخ القبول: // تاريخ النشر: 2020/12/28

الملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج لعل أبرزها أن على الدول العربية تحديث هذا القطاع الاستراتيجي من خلال إدخال أساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة تنعكس إيجاباً على أداء هذا القطاع بصفة عامة وزيادة إنتاجية المساحات من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاصة، مع العمل على إلزام قطاعي البنوك والتعليم العالي في مرافقة القائمين على القطاع الزراعي. الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الأمن الغذائي، الدول العربية.

ABSTRACT

The aim of this study is to show the role of economical development in achieving Arab food security, We have reached a number of results, most notably that Arab countries should modernize this strategic sector through the introduction of modern technological methods and reflect positively on the performance of this sector in general and increase the productivity of areas of most agricultural crops in particular, while working to oblige the banking and higher education sectors in Accompanying those in charge of the agricultural sector

Keywords: economical development, food security, Arab countries

1. المقدمة :

منذ بداية السبعينات، و مع الترويج لأهمية تحقيق الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، كمكونين أساسيين لمنظومة الأمن القومي، بدأت الدول في كافة أنحاء العالم تُولى أهمية لهما، والوطن العربي كرقعة مهمة من هذا العالم، شرع في الاستجابة لفهم الموقف الغذائي و التنموي الذي يمر به ، والذي يستدعي منه القيام بإستراتيجيات للتنمية الصناعية و الزراعية و بالاعتماد على الإمكانيات الطبيعية والبشرية و التكنولوجيا التي يملكها حتى و إن كانت محدودة، بغية الوصول إلى فائض في الإنتاج (بنوعيه الزراعي والصناعي)، وذلك لزيادة نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي عن طريق هذا الإنتاج، والتأكيد على أن هذه الزيادة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال تضافر الجهود العربية و تبادلاتها التجارية الغذائية ضمن تكامل اقتصادي عربي يحقق المطالب، وبذلك تعاطم الاهتمام بمضمون الأمن الغذائي وضرورة تحقيقه بواسطة تنمية اقتصادية فعالة، هذا حتى لا يستخدم الغذاء كسلاح ضده، أو بمعنى آخر سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط، الذي يستحوذ الوطن العربي على نسب كبيرة منه لها أثرها في الاقتصاد العالمي، وهو الواقع الذي يعيشه الوطن العربي في عصرنا الحالي.

مشكلة الدراسة (المشكلة البحثية)

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي، و حالة كل من التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي به في ظل المشهد العالمي المعاصر.

و للإمام أكثر بجوانب الموضوع تم تقسيم مداخلتنا إلى العناوين الرئيسية التالية :

- أولا: الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي و محدوديتها.
- ثانيا: حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.
- ثالثا: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.
- رابعا: الجهود العربية لتوفير الغذاء و تفعيل التنمية الاقتصادية.

أولا: الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي و محدوديتها:

إن القيام بأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية يتطلب توفر مقومات طبيعية و بشرية و تكنولوجية إذ تعد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه النهضة، والوطن العربي يمتلك جزءا معتبرا من هذه المقومات تُمكنه من القيام بجزء مهم منها، إذا أحسن استغلال هذه المقومات بعقلانية و بدراسة تامة لمداخلتها و مخرجاتها.

1- الإمكانيات الطبيعية:

يملك الوطن العربي الكثير من الثروات الطبيعية و المعدنية و المائية، ورغم تفاوتها بين الدول العربية، إلا أنها تشكل عاملا مهما من عوامل تطور الأمة العربية و تحديا لمواجهة المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية العالمية الحالية، و يمكن ذكرها على النحو التالي :

1- الموقع الإستراتيجي للوطن العربي:

يقع الوطن العربي بين درجتي عرض جنوبا و 37 شمال خط الاستواء، و بين درجة 19 غربا و درجة 60 شرقا، و يمتد غربا حتى الغرب الأقصى في شمال إفريقيا، و شرقا إلى الخليج العربي و بذلك فهو يقع بين الساحل و الصحراء، و بهذا فإن الوطن العربي يتربع بين مناطق خضراء تطل على الساحل (كل الدول العربية) و بين مناطق داخلية تقع على الشريط الصحراوي.

2- الثروات الطبيعية

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ... د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

أسفرت طبيعة المنطقة التي يوجد بها الوطن العربي على عدة عوامل و موارد طبيعية متفاوتة يمكن ذكرها على النحو التالي :

أ- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة:

تبلغ المساحة الإجمالية للوطن العربي حوالي 1415 مليون هكتار، و بها حضيت البلدان العربية بمساحة معتبرة قابلة للزراعة تبلغ حوالي 197 مليون هكتار، رغم أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة منخفضة حيث لا تمثل سوى 14,1% من المساحة الكلية، أما عن النسبة الموزعة فعلا من هذه المساحة فتصل إلى حوالي 35% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، و بالنظر إلى هذه المساحة القابلة للزراعة التي يمتلكها الوطن العربي يمكنه فتح آفاق متجددة لمجالات الزراعة المختلفة و توفير جزء كبير من الاكتفاء الذاتي من المحصول الغذائي و حتى التصدير منه، إذا استغلت هذه المساحة بقدر كافي من التخطيط و العقلانية.

ب- الموارد المائية

يمكن تقسيم الموارد المائية في الوطن العربي فيما يلي:

- السواحل: ليس هناك بلد عربي إلا و له إطلالة بحرية طويلة، و بهذا تبلغ أطوال السواحل العربية حوالي 33 ألف كم موزعة على أربعة مناطق رئيسية هي السواحل العربية المطلة على بحر العرب، و الخليج العربي، و منطقة البحر الأحمر، و منطقة البحر المتوسط، ثم منطقة المحيط الأطلسي¹.

الأنهار: تضم الدول العربية 18 نهرا، تنبع من خارج الأراضي العربية وهي أكبر الأنهار في المنطقة ممثلة في النيل و الدجلة و الفرات و السنغال و شبيلي و جوبا في الصومال، إضافة إلى أنهار صغيرة منها شليف و المجردة و أم الربيع ، و تقدر كمية المياه المتاحة سنويا في هذه الأنهار بـ 295 مليار م³.

- المياه الجوفية: يقدر حجم المياه الجوفية بحوالي 7734 مليار م³، حيث يخزن القسم الأكبر منها في الأحواض الجوفية الضخمة، و تقدر التغذية السنوية للأحواض الجوفية في الدول العربية بحوالي 42 مليار م³، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها حوالي 35 مليار م³ وهي في أحسن أحوالها³.

- الأمطار: الأمطار في الوطن العربي متوفرة لكنها تقل كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، وكلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، وعموما يتلقى حوالي ثلثي مساحة الدول العربية هطولا مطريا يبلغ حوالي 100 ملم في السنة، و تقدر كميته نحو 327 مليار م³ في السنة، بينما يتلقى حوالي 15% من إجمالي مساحة الوطن العربي معدلات مطرية تتراوح بين 100 ملم و 300 ملم في السنة و يقدر حجمها بحوالي 440 مليار م³.

II- الإمكانيات البشرية:

تعتبر اليد العاملة المؤهلة و الكفؤة أحد العوامل الرئيسية، التي يعتمد عليها أي قطر للوصول إلى بناء اقتصادي مستقر قادر على مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية الحالية و تحقيق تطورات دون التأثير بالعقبات التي ستواجهه، و الوطن العربي يمتلك ما يكفي لذلك رغم وجود بعض النقائص التي تشوب هذه اليد العاملة، والتي يمكن التخلص منها و تحويلها إلى نقاط إيجابية تحقق الهدف منها.

¹ محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي و الأزمة الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010)، ص: 149.

² عز الدين فراج، الموارد المائية في الوطن العربي، دار الفكر العربي للطبع و النشر، بدون طبعة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص: 44-45.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، صندوق النقد العربي، (2010)، ص: 52 .

1- التوزيع السكاني في الوطن العربي:

تبين مؤشرات التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي عام 2001، اتساع الشريحة الأصغر عمرا والمتمثلة في الفئة العمرية (دون 15 سنة) في جميع الدول العربية مقارنة بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وقد بلغت نسبة هذه الفئة أو تجاوزت 40% من السكان في 10 دول عربية و كانت أقل من 30% في الإمارات والبحرين وقطر والكويت وتونس⁴، أما عن فئة الشباب فقد بلغت الفئة العمرية (15-24) سنة في عام 2005 حوالي 66 مليون فرد أي 23% من السكان مقابل 33 مليون في عام 1980 أي نسبة 20% من السكان⁵، كما أنه ارتفعت هذه الفئة في 2008 إلى حوالي 62,5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، ومن المتوقع أن يصل العدد في هذه الفئة إلى 78 مليون في عام 2020، وتمثل هذه الشريحة أهم فئة في القوة العاملة والقادرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

2- العمالة في الوطن العربي والتوزيع الجغرافي لها:

يقدر عدد القوى العاملة في عام 2008 بحوالي 136,4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 41,1% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعا، حيث بلغ 3,6% في الفترة 1995-2008، ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادي ما بين حوالي 11,1% في قطر، وحوالي 6,3% في الإمارات و حوالي 5% في الكويت، وهي قوة عاملة مهمة يمكن التعويل عليها في الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية.

III- الإمكانيات التكنولوجية:

التكنولوجيا هي عصب الحياة الاقتصادية الحالية، والتي يتوقف عليها المستوى الإنتاجي وتكلفة الإنتاج ومدى جودة المنتج، والوطن العربي يمتلك قدرا من التكنولوجيا، رغم أنها غير كافية إلا أنها محفزة لبداية تنفيذ تنمية اقتصادية تتوافق مع هذه الإمكانيات التكنولوجية الموجودة فيه، ويمكن إبراز أهم مستويات ومحددات التكنولوجيا ونقلها في الوطن العربي فيما يلي:

1- الإنفاق على التعليم:

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في المغرب حوالي 5,6% وفي اليمن 5,7% و في تونس حوالي 6,5% وهي في السعودية حوالي 6,7% وفي جيبوتي حوالي 7,8%، و ذلك خلال الفترة 1996-2007، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية.

2- العاملون في البحث والتطوير:

يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث والتطوير في البلدان العربية حوالي 35 ألف باحث يعمل قرابة نصفهم في مصر، كما يتوافر في المتوسط 3,3 باحث من مستوى دكتوراه و ماجستير لكل 1000 فرد من القوى العاملة، بالإضافة إلى أن هناك نحو 50 فني لكل مليون مواطن، ورغم أنها نسبة متدنية إذا ما قورنت بالنسبة إلى الدول المتقدمة والتي تتجاوز 1000 فني لكل مليون مواطن، إلى أنها مهمة لعملية التنمية الاقتصادية.

3- معدل استخدام المكننة الزراعية:

يعكس مؤشر استخدام المكننة الزراعية التقنية لقطاع الزراعة معبرا عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار، و قدرت عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة في الدول العربية في عام 2003 بنحو 7,36 جرار لكل 1000 هكتار مقارنة بـ 17,93 جرار / 1000 هكتار على المستوى العالمي وفي سنة 2005 بلغ نحو 516,5 ألف جرار تعادل نحو 1,85% من عدد الجرارات المستخدمة على مستوى العالم و المقدرة بنحو 27,85 مليون جرار في نفس العام، ويُقدر هذا المؤشر على المستوى

⁴التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2004، صندوق النقد العربي، (2004)، ص: 12.

⁵التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة،(2010)، ص: 14.

العربي عام 2005 بنحو 7,2 جرار لكل 1000 هكتار، وهو يعادل بنحو 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرارات و المقدر في نفس العام بحوالي 18 جرار لكل 1000 هكتار⁶.

4- معدل استخدام الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة:

يلاحظ أن هناك استقرار نسبيا بمعدل استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة 2003-2005، و ذلك عند حوالي 50 كيلوغرام للهكتار على مستوى العالم العربي، تمثل حوالي 55% من متوسط هذا المعدل على المستوى العالمي خلال نفس الفترة و المقدر بنحو 91⁷ كيلوغرام للهكتار.

5- تكنولوجيا المعلومات:

واصلت عدد من الدول العربية جهودها لإرساء البنية التحتية المعلوماتية من خلال إقامة الحكومات الإلكترونية، كما هو الشأن في الإمارات و الأردن والسعودية، كما شهدت الجزائر والسعودية و مصر خلال عام 2003 تحسنا في سرعة إيصال الانترنت و تخفيض اشتراك الإنترنت و سعر مكالمات الهاتف للدقيقة، وهو الأمر الذي ساعد على تطوير قدراتها في مجال التجارة الإلكترونية للسلع و المنتجات، و في هذا المجال بلغ حجم التجارة الإلكترونية العربية حوالي 5 مليار دولار مقابل حوالي 350 مليار دولار للتجارة الإلكترونية العالمية، وبلغ معدل النمو السنوي للتجارة الإلكترونية العربية 15% مقابل 30% عالميا.

هذا عن أهم المجالات التكنولوجية المتوفرة في الوطن العربي، وعموما يتم تقدير حجم التكنولوجيا بحجم الإنتاج و التطوير في الصناعات الإستراتيجية و التحويلية و في التنمية الزراعية و الصناعية و حجمها.

ثانيا: حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي:

منذ بداية هذا القرن بدأت دول العالم تولى أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية بنوعها الريفي و الحضري من أجل تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكانها، وذلك من خلال إعداد برامج جادة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لهؤلاء السكان، و الوطن العربي كجزء هام من هذا العالم يمتاز بوحده تاريخيا و جغرافيا، كما يمتاز بثروة طبيعية معتبرة ، لذا فإن الوحدة و التنمية مطلب ملح لجميع أفراد الأمة العربية، فهي الخلاص من التخلف و التبعية الغذائية و الاقتصادية، و فما يلي نظرة على حالة التنمية الاقتصادية للوطن العربي .

1- التنمية الزراعية في الوطن العربي:

إن التنمية الزراعية تحتل أهمية كبيرة لكون الزراعة القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة المرتفعة في توليد الناتج والدخل، إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد واعتماد معظم السكان عليها في العيش سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية، إذا تم استثناء الصادرات النفطية لدى بعض الدول العربية، و تعتبر الزراعة القطاع المعتمد عليه لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة التي تظهر فيها الأزمات والصراعات الحادة، و في مقابل استخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها الغذائية قد أولت الدول العربية اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي

⁶تقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (2008)،

ص: 11.

⁷ التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (2008)، ص:

12.

اعتباراً من أواسط الثمانينات بزيادة تحديث التشريعات و القوانين الزراعية و الاستثمار الزراعي، وبناء سياسات قادرة على تلبية الطموحات العربية الزراعية رغم المعوقات التي تواجهها.

1- السياسات الزراعية في الوطن العربي:

يمكن إدراج أهم السياسات الزراعية التي طبقت في الوطن العربي فيما يلي:

أ- سياسة الإرشاد الزراعي:

أُعدت عدة طرق للإرشاد الزراعي في الدول العربية، فقد أُتبع النظام الزراعي للإرشاد الزراعي و الذي نجده في سوريا و مصر، كما تم تبني الإرشاد الزراعي عن طريق الشركات الخاصة و نجده في لبنان والأردن، بالإضافة إلى نُظُم الإرشاد القائمة على نظام المشرع كمشروع حوض الزرقاء في الأردن، ومشروع تطوير سهل تهامة في اليمن⁸.

ب- سياسة الإصلاح الزراعي:

اعتمدت بعض الدول العربية على برامج الإصلاح الزراعي في إعادة بنية الحيازات الزراعية، و في مقدمتها مصر و العراق و الجزائر و اليمن الجنوبي سابقاً⁹.

ج- السياسات الاقتصادية التوجيهية في القطاع الزراعي العربي:

عتمدت إليها بعض الدول العربية، وذلك لمواكبة الإطار الفكري الليبرالي دون المساس بالملكية الزراعية أو إعادة التركيب الحيازي، و هو ما أبقى على نمط القدرة الشرائية للعاملين في الأنشطة الزراعية. و يمكن ملاحظة هذا النوع من السياسة في تونس و المغرب¹⁰.

د- سياسة الري في الوطن العربي:

إن الوطن العربي يتميز معظمه بندرة المياه، إذ أنه ذو مناخ جاف و شبه صحراوي، و بهذا فقد اعتمدت دول عربية و خاصة النفطية منها (التي تتوفر على الموارد المالية الكافية) على استيراد التقانة الحديثة للمياه و معالجة المياه المبتذلة، و جر المياه بواسطة الأنابيب على مسافات بعيدة و استخراج المياه الجوفية، و من بين هذه الدول: السعودية، دول الخليج، الجزائر¹¹.

⁸ مني رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2008)، ص: ص 186-187.

⁹ سالم توفيق النحيفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2009)، ص: ص 92.
¹⁰ دعد رفيق دلال، إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج، مكتب المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، (2006)، ص: ص 92.

¹¹ مني رحمة، مرجع سبق ذكره، ص: ص 228.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

هـ- السياسات السعرية الزراعية في الوطن العربي:

اهتمت العديد من الدول العربية بالسياسة السعرية كأداة للتحكم في مستوى توفير الغذاء، وقد اعتمد العرب على مجموعتين من السياسات السعرية¹:

- الأولى وتعمل على قدر كبير من التحكم في أسعار الغذاء، الأمر الذي ينجم عنه إعادة توزيع الموارد الزراعية ومنه تصبح أسعار السلع الغذائية دون مستوياتها التوازنية، و هي سياسة ساعدت على تحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، إلا أنها خلفت أعباء على السياسة المالية (الموازنة العامة) بما يوازي قيمة دعم أسعار الغذاء سواء المدخلات أو المخرجات، و قد طبقت هذه السياسة في كل من العراق و الجزائر و مصر و سوريا.
- الثانية و هي سياسة اقتراب أسعار السلع الغذائية من آليات السوق، مع بعض التعديلات في أسعار المستهلك، كما سعت هذه السياسة إلى حل مشكلة البدائل المحصولية المتنافسة على الموارد الأرضية المحدودة، وتحقيق قدرا من الاكتفاء الذاتي مقرونا باستقرار الأسعار و الدخول المزرعية، و منه ساهمت هذه السياسة في زيادة ظاهرة الجمود النسبي لأسعار المحاصيل الغذائية، و يمكن ملاحظتها أكثر في تونس و المغرب.

و قد انتهجت الدول العربية سياسات أكثر انفتاحا خلال الربع الأخير من القرن العشرين و مطلع القرن الحالي للتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في العالم، و توزعت بين السياسات التي اعتمدت التخلي عن دعم القطاع العام المباشر في عمليات الإنتاج و إنهاء التخطيط المركزي و بين السياسات التي انتهجت نهجا متدرجا في التخلي عن سيطرة مؤسسات الدولة على عمليات الإنتاج و التسويق، و مع بروز التوجهات الجديدة في التجارة الدولية، فقد انضمت بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ووقع البعض اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما دفعها إلى إتباع سياسة تحرير الأسعار عن الإنتاج و التخلي عن الدعم لجذب المستثمرين الأجانب، كما ساهم قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإزالة بعض العقبات والقيود التي تعيق وصول السلع الزراعية إلى الأسواق، مما زاد من حجم التجارة البينية العربية².

2- إستراتيجية الزراعة العربية المستدامة للعقدين القادمين:

جاءت هذه الإستراتيجية تعريضا لقرارات البيان الصادر عن القمة العربية بتونس 2004، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار إستراتيجي يهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة، كما استندت أيضا على قرار قمة الجزائر (2005)، والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للمجمعات الزراعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحقيق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية³، وبذلك قرر مجلس الجامعة العربية تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية العربية للتنمية الزراعية باستكمال إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، ووضع الآليات اللازمة للتنفيذ و عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها، كما أصدرت القمة العربية بالرياض في مارس 2007، القرار رقم ق ق 393 دع (19)-2007/3/29، و الذي نص على:

- الموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي .

¹دعد رفيق دلال، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 92-93.

²التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2010، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

³إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، (نوفمبر 2007)، ص: 19.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

• دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق و التعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة، و تقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد كانت التوجهات الرئيسية لهذه الإستراتيجية ما يلي¹:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدام الموارد الزراعية العربية ؛
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة؛
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان ؛
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية؛
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية؛

وهذا تعتبر الزراعة القطاع الأول الذي تعتمد عليه الدول العربية، إلا أن عدم نجاحها في بعض المجتمعات استدعى الاهتمام أيضا بالصناعة، لتعويض نقائص الزراعة و تحقيق أهداف أخرى يسعى الوصول إليها.

II- التنمية الصناعية في الوطن العربي:

نظرا للتطورات الاقتصادية المعاصرة، أصبحت الصناعة الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، يتم الاعتماد عليها لتطوير كافة مجالات الحياة المختلفة، والوطن العربي كغيره من التكتلات الدولية سعى إلى النهوض بصناعته من أجل مواكبة المستجدات الصناعية الحديثة، والتكامل مع الزراعة للوصول إلى ما حُطّط له عن طريق تنمية اقتصادية ناجحة .

1- الصناعات الغذائية العربية:

مواصلة لجهود الدول العربية الرامية إلى تحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، تم الاهتمام بهذه الصناعة إذ أن إجمالي ما تم تعبئته من مواد غذائية سنويا في الوطن العربي للفترة (1995-1999) قد بلغ 250 مليون طن، ووصل إلى 280 مليون طن في عام 2001، و إلى 295 مليون طن عام 2002، و 305 مليون طن عام 2005، وقد تطورت الصناعات الغذائية خاصة في كل من مصر والمغرب والسعودية لامتلاك هذه الدول بعض المقومات اللازمة لهذه الصناعات، وتصدرت دول الخليج العربي حجم الاستثمار في هذه الصناعات عام 2005 بحوالي 9,4 مليار دولار، و التي نمت خلال الفترة 2002-2006 بمعدل حوالي 5,8% سنويا، وتستأثر السعودية بحصة كبيرة من الاستثمار في هذه الصناعات، فقد بلغت صناعة الألبان والوجبات الخفيفة حوالي 325 مليون دولار وحوالي 1,6 مليار دولار على التوالي، وهي تمثل أكثر من 90% من إجمالي صناعة الوجبات الخفيفة، وحوالي 83% من إجمالي استثمارات الألبان²، أما المغرب فيضم حوالي 1707 مؤسسة صناعية غذائية، أي ما يعادل 24% من مجموع الوحدات الصناعية المغربية، وتنتج ما قيمة 56 مليار درهم أي ما يعادل 33% من إنتاج الصناعات التحويلية، ويحقق هذا القطاع في مجال التصدير المغربي ما يفوق 9 مليارات درهم، و يوفر فرص عمل لأكثر من 89700 شخص، أي ما يعادل 19% من مجموع القوى العاملة³، كما تعتبر صناعة السكر من أهم الصناعات الغذائية العربية، إذ تم إقامة مشروعات جديدة للسكر سنة 2006، في كل من الإمارات و مصر و سوريا و اليمن و السودان و السعودية، و توسعات لمصانع قائمة في السعودية و الجزائر، وتأتي السودان في طليعة الدول العربية المنتجة للسكر، إذ بدأ إنتاج السكر فيها منذ عام 1962 و يتجاوز حجم الإنتاج 750 ألف طن/ سنة، و هناك 3 مشاريع جديدة تم استكمال دراسة جدواها، من بينها مشروع النيل الأبيض، الذي نُفذ وهو يهدف إلى إنتاج حوالي 340 ألف طن/سنة، و يبدأ إنتاجه في نهاية عام 2010، ومشروع سكر ملوط و سكر النيل الأزرق، و تشكل هذه المشاريع الثلاثة جزءا من خطة وطنية لإنتاج حوالي 5 مليون طن من السكر

¹التقرير التنمية الزراعية العربية لعام 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

²التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل2004، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

³ملامح التطورات الاقتصادية و الصناعية العربية و الدولية خلال عام 2003، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (2004)،

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

في السنة يُصدر منها نحو 4 مليون طن / سنة للأسواق الخارجية للسودان¹، و مما سبق نجد أن الصناعة الغذائية في الدول العربية ما زالت مقتصرة على بعض الدول، كما أن انتشارها محدود في تلك الدول على بعض المواد الغذائية الضرورية فقط .

2- إستراتيجية التنمية الصناعية العربية²:

تبلور هذا الأمر في الاستجابة السريعة التي قام بها وزراء الصناعة العرب لدعوة الجامعة العربية لإعداد ملف شامل على الصناعة العربية، ليكون الأساس لإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الصناعية في الدورة 17 للمجلس الوزاري (الرياض في 2002/5)، وتم إعداد الملف الشامل من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والموافقة عليه من مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية المنعقدة في تونس 2004، وتهدف إستراتيجية التنمية الصناعية العربية تحقيق التنافسية الصناعية العربية من خلال العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية على مدى 10 سنوات قادمة:

- تسريع النمو الصناعي في جميع الأقطار العربية ليصل إلى 7% على الأقل؛
 - رفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 20% على الأقل؛
 - تحفيز الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 12% على الأقل؛
 - زيادة التجارة البينية في المجالات الصناعية العربية لتصل إلى 15% على الأقل؛
 - تعظيم نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات العربية إلى السوق العالمي لتصل إلى 15% على الأقل؛
- كما وضعت الإستراتيجية جملة من محاور العمل ذات الأولوية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر بأسرع الآجال ، والتي من بينها³ تحسين بيئة الأعمال و الارتقاء بمستوى الجودة في الصناعة العربية و تعزيز مفهوم الإنتاج الأنظف، وكذا دعم قدرات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و تشجيع تبادل الخبرات الصناعية بين الدول العربية، تحفيز التشابكات الصناعية و تشجيع التنمية التكنولوجية، وذلك بهدف الوصول إلى أهداف الإستراتيجية المسطرة على مستوى كل الدول العربية .
- ما سبق كان عن التنمية الصناعية في الوطن العربي، والتي تحتاج إلى دعم جماعي من الدول العربية كافة، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال تكامل اقتصادي، يوحد الدول العربية ويجمع الإمكانيات المتوافرة داخله و يُكمل النقائص التي تعاني منها بعض الدول، إذ يعتبر الحل الوحيد للمعوقات التي تواجه الخطط الاقتصادية العربية.

ثالثاً: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي:

إن حجم الإنتاج وجودته هو المحدد الرئيسي لمستوى التنمية الاقتصادية، ويتعدد هذا الإنتاج بين الصناعي والزراعي وكل منهما يتبع تنميته، ومن خلاله أيضاً تظهر المعوقات والايجابيات والسلبيات لتلك التنمية وترتيبها على المستوى الإقليمي والدولي، كما يظهر المستوى الغذائي للفرد ومدى تلبية هذا الإنتاج لاحتياجات الفرد الغذائية.

1- واقع الإنتاج الزراعي العربي:

هناك تطورات كثيرة مست الإنتاج العربي، إذ تتحكم في هذه التطورات الظروف المناخية والموارد الزراعية والتقنيات المستعملة والتي تمتلكها كل دولة عربية على حدا، مما جعل هذا الإنتاج متفاوت وبشكل واضح بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إصدار حكم مطلق على مستوى الإنتاج العربي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

1- الإنتاج النباتي العربي:

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2004، مرجع سبق ذكره ، ص: 85.

² إستراتيجية التنمية الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (ديسمبر 2004)، ص: 43.

³ إستراتيجية التنمية الصناعية العربية و تحديات التشغيل، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، المملكة المغربية، (2008)، ص: 3.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

بالنظر إلى مراحل تطور الإنتاج الزراعي نجد أن الإنتاج النباتي الإجمالي قد سجل انخفاضا بنسبة 2% في عام 2004 بالمقارنة بعام 2003، نظرا لانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية لذلك العام، وبعد ذلك سجل نمو بنسبة 1.5% في عام 2006 على الرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2%، ويعود هذا التحسن إلى التوسع في استخدام البذور المحسنة والزراعة المحمية وتقنيات الري الحديثة¹، ثم استمر هذا النمو بالزيادة ووصل نسبة 2% سنة 2007، مع زيادة في المساحة المحصولية بنسبة 3.8%.

أ- الحبوب: تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، الذرة الشامية، الأرز، والذرة الرفيعة و يمكن ملاحظة تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007 – 2009 من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (01): تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007 – 2009

الكمية (ألف طن)

التغير النسبي (2009-2008)	التغير النسبي (2008-2007)	2009	2008	2007	
17,8	-6,2	54976,03	46679,71	49759,67	مجموعة الحبوب
26,7	-10,6	25885,23	20472,67	22860,03	القمح
45,8	-31,6	4398,93	3016,65	4422,32	الشعير
5,3	4,6	8068,79	7664,97	7327	الذرة الشامية
4,2	3,3	7989,27	7670,87	7428,93	الأرز
13,3	0,3	7550	6661	6643	الذرة الرفيعة

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

ب- تطورات إنتاج السلع الغذائية النباتية:

وهي تمثل المجموعات الغذائية النباتية الرئيسية التي تدخل في مكونات الغذاء للمواطن العربي ويمكن تصنيفها حسب واقع إنتاجها الحالي في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): تطور إنتاج مجموعة السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي

الكمية (ألف طن)

التغير بين عامي (2009-2008)	التغير بين عامي (2008-2007)	2009	2008	2007	
25,7	-11,7	1438,71	1144,81	1296,17	البقوليات
3,5	18,2	11453,72	11068,24	9366,9	البطاطس
2,9	7,6	53151,83	51674,12	48006,77	الخضر
4,9	5,5	31341,20	29873,10	28302,55	الفاكهة

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

تعود الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل السابقة إلى تحسن مستوى الغلة نظرا لاستخدام بعض الدول العربية التقنية الإنتاجية الحديثة، والتركيز على نشر الحزم التقنية المتكاملة والتوسع في استخدام المكننة الزراعية، ومن خلال الإنتاج الحديث من بذور وأسمدة وتطبيق بعض نتائج البحوث، وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2007، صندوق النقد العربي، (2007)، ص: 56.

2- الإنتاج الحيواني:

تعد البروتينات الحيوانية مكونات ضرورية لنمو جسم الإنسان وتكوينه وتعويض أنسجته ولذلك فإن مصادر البروتينات الحيوانية من لحوم ومنتجات ودواجن وألبان وأسماك هي أيضا مكونات أساسية في سلة الغذاء العربية، وتعتبر هذه المجموعة من أهم مصادر البروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي، ويمكن إظهار مستوى تطور الإنتاج الحيواني في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور الإنتاج الحيواني العربي للفترة (2007-2009). الكمية (ألف طن)

التغير بين عامي (2009-2008)	التغير بين عامي (2008-2007)	2009	2008	2007	
2,7	2,2	7624,14	7426,01	7264,30	اللحوم
1,8	3,8	4707,35	4622,74	44530	اللحوم
4	-0,3	2916,79	2803,27	2811,30	الحمراء
0,5	1	1494,25	1487,42	1473,33	لحوم بيضاء
0,1	2,4	25205,65	25186,63	24597,29	الألبان
1,3	8,5	3933,03	3883,92	3580,73	الأسماك

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 21.

هذا عن واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الوطن العربي، الذي تحققة التنمية الزراعية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، كما أن للتنمية الصناعية دورا في هذا الأمن الغذائي من خلال إنتاج غذائي مصنع، يؤدي نفس وظيفة الإنتاج الطبيعي النباتي والحيواني.

II- واقع الإنتاج الصناعي:

دائما نسعى في مداخلتنا ربط التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي، ولأجل ذلك سنركز على واقع الإنتاج العربي من الصناعات الغذائية، إذ بدأت الصناعات الغذائية تحضى بأهمية متزايدة في أغلب الدول العربية نظرا لقدرتها على توفير فرص عمل واسعة، إضافة إلى ترابطها مع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وهي صناعات تقوم على أساس زراعي حيواني، تتميز بأنها متعددة الأنواع متباينة في الحجم، منها ما وصل إلى درجة الكمال ومنها مازال بشكل بدائي، وتشتمل الصناعة الغذائية في الوطن العربي على عدد من الأنشطة منها صناعة الزيوت وصناعة السكر وصناعة مشتقات الألبان بأنواعها.

1- الإنتاج الصناعي الغذائي: تمثلت أهم المنتجات العربية في هذا المجال فيما يلي¹:

أ- صناعة السكر: تعتبر صناعة السكر من الصناعات الغذائية التي شهدت تطورات ملحوظة في الآونة الأخيرة، إذ توجد مشروعات لإقامة مصانع جديدة لكل من الإمارات ومصر وسوريا واليمن والسودان والسعودية، وتوسعات قائمة في السعودية والجزائر والسودان، وقد شهد إنتاج السكر تحسنا مستمرا، حيث وصل من نحو 2,89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2,9 مليون طن عام 2008، ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 2,99 مليون طن عام 2009، بارتفاع نسبي بلغ نحو 3% عن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من السكر المكرر نحو 2.2% من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 132 مليون طن عام 2008.

¹ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 11.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

ب- صناعة الزيوت النباتية: شهد إنتاج الزيوت النباتية تذبذبا ابتداء من سنة 2000 إذ بلغ الإنتاج منها حوالي 1,7 مليون طن، في حين بلغ عام 2007 بنحو 1,6 مليون طن، ثم إلى نحو 1,79 مليون طن عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10.1%، ثم تراجع الإنتاج في عام 2009 إلى نحو 1,65 مليون طن بانخفاض نسبي بلغ نحو 7.6%.

ج- صناعة رغيف الخبز: إن كمية القمح المتاحة والمقدرة لعام 2006 من أجل الاستهلاك العربي قد بلغت 50 مليون طن، مثل المنتج منها عربيا حوالي 26 مليون طن، أما الاستيرادات العربية البيئية والخارجية السنوية، فقد قدرت بحوالي 28 مليون طن، وقد بلغت كمية الدقيق المنتج منه حوالي 37,5 مليون طن، كما أنه يتراوح ما بين 28 إلى 29 مليون طن من الدقيق يوجه إلى صناعة رغيف الخبز بأوزان وأحجام مختلفة، وتقدر الحاجات اليومية لعام 2006 من الدقيق في الوطن العربي لإنتاج رغيف الخبز بنحو 80 ألف طن كمعدل عام لجميع الدول العربية، يتم إنتاج نحو 80 مليون رغيف خبز يوميا لمواكبة هذا الاحتياج.

د- صناعة الألبان: تعتبر من الصناعات المهمة في الدول العربية، ويرتبط تصنيعها ارتباطا وثيقا بتنمية الثروة الحيوانية من الحيوانات اللبونة مثل الأبقار والماعز والجاموس والأغنام والإبل، أما عن المنتج خلال سنة 2006 من منتجات الألبان، فيقدر بنحو 23 مليون طن خاما ينتج عربيا، أما عن منتجات الألبان المصنعة فيقدر سنويا (وفقا لإحصائيات 2006) بـ 25 مليون طن (كما كفى للحليب الخام)، 40% منها توجه لإنتاج الحليب المبستر والمعقم أو المطعم و25% منها لإنتاج لبن الياغورت واللبن السائل و35% منها لإنتاج السلع اللبنة والتي تشمل الأجبان، الزبدة، القشدة اللبنة، المثلجات اللبنة، كما يدخل قسما منها في صناعة الحلويات وصناعة أغذية الأطفال¹.

هـ- المياه المعدنية والصحية والمشروبات الغازية: تعتبر صناعة المياه المعدنية الصحية والمشروبات الغازية وعصائر الفاكهة والخضروات من أكثر الصناعات الغذائية تطورا في الوطن العربي خاصة في العقدين الماضيين، وتنتشر هذه الصناعة في الدول العربية كافة، وتشير الدراسات التقديرية، إلى أن معدل استهلاك الفرد العربي من منتجات هذا القطاع تقدر حوالي 120 لترا سنويا، وقد بلغ إجمالي الإنتاج العربي من تلك المنتجات نحو 39,6 مليار لتر سنويا، وكل قطاع ينتج نحو 9,9 مليار لتر وفقا لتقديرات عام 2006². بالنظر إلى إنتاج الوطن العربي المذكور سابقا إضافة إلى ما يستورده يمكن الوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي وهذا ما سيتم تناوله فيما يأتي.

III- الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبنود الزيتية والسكر يقل كثيرا عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي، وتتفاوت درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن العربي، ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي:³

1- مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي كامل ومرتفع: وتشمل المجموعتان اللتان حققتا فائضا تصديريا وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2009 لمجموعة الأسماك نحو 105.9% ولمجموعة الخضر نحو 101.2%، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حققت البطاطس (البطاطا) معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 100.9%، حيث حققت فائضا تصديريا في كميتها على الرغم من تحقيقها عجز في القيمة، وذلك للارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراتها منها، أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 97.5%.

¹ فلاح سعيد جبير، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

² نفس المرجع السابق، ص: 41.

³ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

2- مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي متوسط: وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية وتشمل اللحوم بمعدل اكتفاء يقدر بنحو 86.2%، ولحوم الدواجن بنحو 74.5%، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5%، بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 62.2% عام 2009.

3- مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي منخفض: وتضم المجموعة الحبوب بنحو 49.36%، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 27.6% فقط، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 32.1%.

VI- نصيب الفرد من الأمن الغذائي:

تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسباً من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للأفراد، هذا الجهد تختلف ثماره من دولة إلى أخرى، فمنها من قارب الوصول إلى هذا الهدف، ومنها من ما زال في الأطوار الأولى لتحقيقه، كما ويتميز غذاء سكان الوطن العربي بكونه يؤكد على تناول الحبوب و النشويات و البقوليات و الخضروات ، وهذه المواد الأربعة تشكل نسبة 64.44%، وقلة نسبة المواد المهمة من (اللحوم و الأسماك و الألبان و البيض)، فهي لا تكون سوى بين 12% و 21%، علماً بأن متوسط ما يتناوله المواطن العربي من الغذاء و خاصة المواد الرئيسية التي تتضمن اللحوم و الحبوب و الألبان و البيض و الأسماك هي أقل من متوسط ما يخصص للفرد في العالم بشكل عام، و يزداد التباين إذا ما قارنا ذلك مع الدول المتقدمة ، ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من مختلف أصناف الغذاء الضروري للفرد.

الجدول رقم (04): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك

المجموعات السلعية	2009	التغيير بين 2009-2008	المجموعات السلعية	2009	التغيير بين 2009-2008
الحبوب	317,36	6,1	الخضار	149,7	1,4
القمح والدقيق	153,74	8	الفاكهة	91,59	3,4
الذرة الشامية	67,33	6,7	السكر المكرر	30,9	6,5
الأرز	30,33	0,8	الزيوت النباتية	14,64	3,6
الشعير	43,3	6,4	لحوم الدواجن	11,15	2,7
البطاطس	32,34	2	الألبان	10,58	-1,7
البقوليات	6,59	11,1			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات تقرير الأمن الغذائي العربي لـ2009.

ويمكن تقسيم دول الوطن العربي وفقاً لمنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو) واعتماداً على مؤشرين رئيسيين هما دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني وكمية الأسعار الحرارية اليومية إلى¹:

- دول ذات دخل مرتفع من الناتج الإجمالي الوطني، ويزيد عن 6000 دولار سنوياً، وكمية الأسعار الحرارية التي تفوق 3000 سعراً حرارياً وهي ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان وهي عموماً تمثل الدول النفطية.

- دول ذات دخل متوسط من الناتج الوطني الإجمالي، وهو يقع بين 6000 – 3000 دولار للفرد سنوياً مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 – 3000 سعراً حرارياً وتضم الجزائر، العراق ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.

¹ لرقام جميلة ، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د.معمرفطوم

- دول ذات دخل منخفض من الناتج الإجمالي الوطني وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة بين 2000 و 2700 سعرا حراريا ، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.
إن الوطن العربي ورغم الجهود التي يبذلها إلا أن نصيب الفرد من الغذاء غير كافي وتدهور حالته الغذائية هي في استمرار، ومما سبق يمكن الوصول لمؤشرات الأمن الغذائي العربي، واستنتاجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مؤشرات الأمن الغذائي العربي ل2007

النسبة المئوية	المؤشر
32	1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
47,9	2- نسبة الاكتفاء من الحبوب.
46,8	- منها القمح ودقيقه.
36	- الذرة الشامية.
73.4	- الأرز.
29,7	- الشعير.
1,1	3- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي من الدخل الزراعي.
0,9	4- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بالمليار دولار أمريكي.
55,547	5- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالألف طن.
13,361	6- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالمليون دولار.
170	7- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالكيلوغرام.
40	8- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالدولار.
34,2	9- قيمة الواردات الغذائية بالمليار دولار.
104	10- نصيب الفرد من الواردات الغذائية بالدولار.
10,1	11- قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالمليار دولار.
326,731	12- عدد سكان الوطن العربي في عام 2007.

المصدر: محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص:135.

وبالنظر لهذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، نجد أنها مؤشرات ضعيفة، ولا تسد كل حاجات المواطن العربي من الغذاء، كما وتم مقارنة هذه المؤشرات على أساس الحبوب والقمح لأنها المكون الرئيسي للغذاء العربي.
رابعا: الجهود العربية في مجال توفير الغذاء بواسطة تفعيل التنمية الاقتصادية
لمعرفة الجهود العربية لتوفير الغذاء بواسطة تفعيل التنمية الاقتصادية و ذلك في ظل محدودية الموارد المستعملة يجب معرفة مقدار الفجوة الغذائية التي تسعى هذه الجهود لمواجهتها و سدها ، وكذا وضعية ناقصي الغذاء في العالم العربي .
ا- واقع الفجوة الغذائية العربية:

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية وحسب التقارير الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول قيمة الفجوة الغذائية، فإنها كانت في عام 1990 نحو 11,8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى نحو 13,9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت نحو 18,1 مليار

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

دولار عام 2005 وارتفعت إلى نحو 24,91 مليار دولار عام 2007¹، وبعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ارتفعت الفجوة إلى نحو 29,86 مليار دولار في عام 2008، بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9% ثم تراجعت قليلا إلى نحو 27,54 مليار دولار عام 2009، بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه في 2008²، وتصل إلى حوالي 27 مليار دولار عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 44 مليار دولار عام 2020، وإلى 71 مليار دولار عام 2030، إلا أن تسارع وتفاوت زيادة الفجوة الغذائية تجاوز التوقعات حيث أن قيمتها وصلت حوالي 30 مليار دولار في عام 2008 فقط، وهذا ما لم يكن من المتوقع، وذلك لأسباب كثيرة أهمها زيادة سكان الوطن العربي الذي من المتوقع أنه سيصل في عام 2030 إلى 545 مليون نسمة³، وبزيادة 63.3% عن التعداد الحالي إضافة إلى الزيادة المتوقعة في أسعار الغذاء.

II- واقع ناقصي الغذاء في الوطن العربي:

وفقا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية، قياسا بإجمالي السكان، إلا أنها شهدت ارتفاعا في نسبة من يصيهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19,8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990-1992 إلى 25,5 مليون بين العامين 2002-2004، ويمثل هؤلاء المصابين بسوء التغذية حوالي 10% من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3% من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم، ويقيم العدد الأكبر من المصابين بسوء التغذية أي أكثر من 18 ملايين نسمة في السودان، وليه اليمن بـ 8 ملايين، ومن الملفت للنظر أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات و السعودية والكويت، ومن حيث الإحصائيات تبين أن الجوع لا يمثل مشكلة إنسانية في عدد من الدول العربية، ففي الإمارات وتونس وليبيا كان عدد المصابين بسوء التغذية اقل من 2.5% من إجمالي السكان في فترة 2002-2004، و يقابل ذلك بصورة حادة الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن، التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60% و 26% و 38% من السكان على التوالي، وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2,5% و 4% باستثناء الأردن والمغرب (6% في كل منهما) والكويت (5%) وموريتانيا (10%)، ووفقا للمسح المذكور، يمكن توزيع العرب على أربع فئات من حيث مستوى العجز الغذائي وكيفية معالجته⁴:

الفئة الأولى: وتضم الصومال التي تتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن إن تحدث لإسراع معدلات نمو الإمدادات من الغذاء سوءا من خلال الإنتاج والاستيراد، ومشكلة هذه الفئة تكمن في أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع في جزء كبير منه إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقر.

الفئة الثانية: وتضم كل من اليمن والسودان، إذ لم يعد نصيب الفرد فيها كافيا لتُحدث إعادة توزيع الغذاء آثارا ايجابية للقضاء على مشكلة الغذاء، إلا بعد زيادة معدلات النمو الغذائي، لأن هذه الفئة ضمت الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن معظم أفراد مجتمعاته ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما قد لا يساعد على زيادة العرض من الإمدادات الغذائية في تحسين أوضاعهم الغذائية، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تزيد من قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

الفئة الثالثة: تضم كل من الجزائر والأردن والسعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فيها إلى أنه مرتفع بما فيه الكفاية لتمكين برامج إعادة توزيع هذه الإمدادات من إحداث آثار ايجابية في المتوسط المذكور.

¹ باهي مرسي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار،، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عناية، السنة الجامعية (2010 - 2011)، ص: 06.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

³ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عناية، (2010)، ص: 08.

⁴ تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، ص: 124.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

الفئة الرابعة: تشكل كل من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثار إيجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه. وبهذا نجد أن هناك اتساع للخيارات أمام العديد من البلدان العربية ولأسيما المجموعتين الثالثة والرابعة لإعادة توزيع الغذاء بصورة يمكن معها تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما أنه ووفقا للتطورات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة العربية، فإن البلدان العربية التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء هي جيبوتي والكويت وموريتانيا، وقد حققت السودان بعض التقدم غير أن الجوع مازال شائعا فيه إلى حد خطير، أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فشهدت مؤخرا ارتفاعا في أرقام الجوع وفي نسبة الانتشار، فيما سجلت الجزائر وسوريا انخفاضا بسيطا في انتشار القصور الغذائي، ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء، ومما سبق هناك حقيقة وحيدة مفادها أن عدد المصابين بقصور التغذية¹ قد ازداد بـ 5,7 ملايين بين الفترتين 1992-1990 و 2002-2004، وهذا العدد هو في تزايد مستمر رغم تضافر الجهود، والتي اعتبرت محتشمة أمام هذه الحقيقة.

III- أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية²:

تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال ربط التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضى بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما تم إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... وبلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.... إلخ، وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي 3,5 مليار دولار، كما أنشأت عدة مؤسسات تنموية أخرى مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة، كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ضبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البنى الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في

¹ تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، صندوق النقد العربي، (2009)، ص: 169.165 بتصرف.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح¹، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

أما عن أهم مشروعين للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المشتركة فهما:

1- السوق العربية المشتركة: تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 13/08/1964، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبيق البلاد العربية تعريفه جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية الاقتصادية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي²، ولكن الواقع هو أن هذه السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك، إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية.

2- مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنمية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشروع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشروع خلال مرحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مرحله الثلاث³.

3- VI-التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي بواسطة تنمية اقتصادية متطورة في ظل محدودية الموارد المستعملة:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية عربية، والتي لن تتم إلا بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة، وقد تبين من استعراض حالة الموارد أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات رغم محدوديتها التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى توفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية، إذ تمتلك كل دولة عربية ميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول العربية، يمكن من تحقيق تكامل عربي زراعي، إذ تمتلك السودان أراضي زراعية وثروة حيوانية معتبرة يمكن استثمارها، كما تمتلك مصر وسوريا وتونس أراضي زراعية صالحة لتطوير المنتج الزراعي، بالإضافة إلى أنه تتوافر الدول النفطية على موارد مالية تمكنها من توفير المكننة الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة والحديثة التي تؤهل لزيادة الإنتاج والقيام بمشاريع التنمية المختلفة، بالإضافة إلى كل ما سبق يمتلك الوطن العربي قوة بشرية فتيّة قادرة على القيام بمهمة التنمية الاقتصادية ووجود مؤهلات علمية لا يستهان بها موزعة على أنحاء الوطن العربي يمكنها إحداث الكثير في مجال البحوث الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي والصناعي العربي،

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 165..165 بتصرف

² دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 21

³ التقرير الاقتصادي العربي ل2010، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ...

د. نعامة مباركة، د. معمر فطوم

وهذا لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا بالميزة النسبية التي تتوافر في أرجاء الوطن العربي، والتي تثبط المعوقات وتجعل من التكامل الاقتصادي مهمة ممكنة التحقيق.

المراجع:

1. باهي مرسي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، السنة الجامعية (2010 - 2011)
2. عنان فاطمة الزهراء، التكامل الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010).
3. مني رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2008)
4. سالم توفيق النحيفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2009).
5. دعد رفيق دلال، إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج، مكتب المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، (2006).
6. مُجد سميّر مصطفى، الأمن الغذائي و الأزمة الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010).
7. عز الدين فراج، الموارد المائية في الوطن العربي، دار الفكر العربي للطبع و النشر، بدون طبعة، القاهرة، بدون سنة نشر.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2004، صندوق النقد العربي، (2004).
9. التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة، (2010).
10. تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
11. ملامح التطورات الاقتصادية و الصناعية العربية و الدولية خلال عام 2003، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (2004)
12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2007، صندوق النقد العربي، (2007)
13. إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، (نوفمبر 2007).
14. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)
15. إستراتيجية التنمية الصناعية العربية و تحديات التشغيل، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، المملكة المغربية، (2008)